(٢٠ - من تراث الكوثرى)

الإنصاف

فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به

لإمام المتكلمين

القاضى أبى بكر بن الطيب الباقلانى البصرى

المتوفى عام ٤٠٣ هـ

تحقيق وتعليق وتقديم

المحقق الحجة الإمام

محمد زاهد بن الحسن الكوثرى

وكيل المشيخة الإسلامية فى الخلافة العثمانية (سابقا)

(١٢٩٦ - ١٣٧١ هـ)

الناشر

المكتبة الأزهرية للتراث

٩ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر الشريف ت : ٥١٢٠٨٤٧

الطبعة الثانية

١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م

حقوق الطبع محفوظة

رقم الايداع بدار الكتب: ٨٦٠١ / ٢٠٠٠

دار التوفيق النموذجية
طباعة الأوفست وتجهيزاته
ت : ٥١١٥٣٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــديم

(للطبعة الأولى)

بكلمة عن كتاب « الإنصاف : فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به »

ومؤلفه الإمام الباقلاَّنى

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم رسل الله ، سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين .

أما بعد : فبين أيدينا كتاب بالغ النفع ، يسمى « الإنصاف : فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به » ، ينسب إلى الإمام النَّظار ، المتكلم المغوار ، أبى بكر محمد بن الطيب الباقلاَّنى – تغمده الله برضوانه – .

وقد انفردت « دار الكتب المصرية » بفخر اقتنائه من بين خزانات العالم – فيما نعلم – ، ولم يذكره القاضى عياض فى « ترتيب المدارك فى فقهاء مذهب مالك » مع ذكره لمعظم مؤلفات الباقلانى ، وهذا مما يزيد الاهتمام به .

وقد ألفه مؤلفه إجابة لالتماس فاضلة خيِّرة ذكْرَ ما يجب على المكلفين اعتقاده ولا يسعهم الجهل به .

فذكر المؤلف – رحمه الله – بادئ ذى بدء ، المبادئ التى تجب معرفتها . مما لا يتم النظر فى معرفة الله وصفاته إلا بها ، ثم قسم العلم إلى قسمين : علم الله سبحانه ، وعلم الخلق ؛ ونص على أن الأول لا ينقسم إلى ضرورى واستدلالى بخلاف الثانى ، فإنه منقسم إليهما ، ثم أوضح هذين القسمين ، ثم ذكر أن الاستدلال هو : نظر القلب المطلوب به علم ما غاب عن الحس والضرورة ، وأن الدليل هو ما يمكن بصحيح النظر فيه الوصول إلى معرفة المطلوب ، ثم بين انحصار العلوم فى الموجود والمعدوم ،

وانقسام الموجود إلى قديم ومحدث ، وانقسام المحدث إلى جسم وجوهر – فرد وعرض – وأوضح حدوث ما سوى الله تعالى من جسم وجوهر وعرض ، ثم ذكر أن للعالم محدثًا أحدثه ، وبيّن صفات صانع العالم ، وسرد جملاً من نعم الله على المكلفين مما يوجب شكر المنعم – جلّت قدرته – ، وقال : إن الأدلة التى يدرك بها الحق خمسة : وهى الكتاب ، والسنة ، ، وإجماع الأمة ، والقياس على ما ثبت بها ، وحجج العقول . ثم ذكر أقسام الفرائض على المكلفين وقال : منها ما يعم الجميع ، ومنها ما يخص العلماء دون العامة ، ومنها ما يخص الأمراء دون الرعية ، وأوضح أن أول ما فرضه الله على الناس الإيمان بالله ، وشرح ما هو الإيمان ؟ ، ونص على تنزيه الله سبحانه من الجوارح والحوادث ، وسرد صفات الله سبحانه على معتقد أهل الحق ، وبيّن أنه تعالى مقدّر الأرزاق والآجال . وأن إرادته تعمّ الأفعال ، ثم ذكر وجوب النظر فى الخلق من غير خوض فى ذات الخالق – جل جلاله – ، وبرهن على أن العالم حادث ، وأن محدثه هو الله جل شأنه ، وأفاض فى التدليل على ذلك ، وأوضح أن الخالق لا يشبه المخلوقات بوجه من الوجوه ، وبسط القول فى صفات الله وأفعاله ؛ ونزهه – جل جلاله – عن الاختصاص بالجهات ، وذكر شمول إرادته سبحانه للحوادث كلها ، ونص على أن العبد كاسب غير مجبور ، وتحدث عن الاستطاعة ، ورؤية الله من غير تشبيه ، وذكر الحسن والقبح ، وعذاب القبر ، وما إلى ذلك مما ورد فى السمع ، كالشفاعة ، والجنة ، والنار ، ثم بسط القول فى الإيمان ، والإيمان والإسلام ، وقول المؤمن أنا مؤمن حقًا .

وأوضح ثبوت دعوى النبوة بالمعجزات ، وبيّن أن شرع نبينا ناسخ للشرائع كلها ، ونص على بقاء نبوات الأنبياء بعد وفاتهم ردًا على افتراء الحشوية وذكر خلافة أبى بكر الصديق وخلافة باقى الخلفاء الراشدين – رضى الله عنهم أجمعين – ، وأوصى بالكف عما شجر بين الصحابة .

وذكر شروط الإمامة ، وسرد أصناف المبتدعة ، ثم أفاض فى بيان قدم

كلام الله على مذهب الأشاعرة ، ونقض أدلة المعتزلة فى دعوى خلق القرآن وأوضح أن الآيات والآثار التى تمسكوا بهـا لا تدل على حـدوث الكلام النفسى القائم بالله ، وأفاض فى ذلك إفاضة لا توجد فى غير هذا الكتاب ، وشرح الفرق بين القراءة والمقروء – يريد بالمقروء ما قام بالله ، وبيّن أن كلامه سبحانه ليس بحرف ولا صوت وإنما هما دالان على القديم بالله ، وسرد الآثار الدالة على أن الحروف والأصوات من صفات قراءة القارئ لا من صفات كلام البارى سبحانه ، ثم عزز ذلك بالدليل العقلى وبين وجه سماعنا لكلامه جل جلاله ، وبرهن على أن الكلام الحقيقى هو الكلام النفسى ، ودلل على الكلام النفسى بتوسع لا تجده فى غير هذا الكتاب ، وسخّف أحلام الحشوية فى الحروف والأصوات ، وعاب عليهم عدم انتباههم للإسناد المجازى فى الآثار الواردة فى الحرف والصوت، وأوضح معنى الأحرف السبع، وتوسع فى الكلام فى الصوت الوارد فى بعض الآثار، واستقصى البحث فى ذلك ، وفى سرد الأدلة على أن الصوت مخلوق لا يجوز أن يقوم بالله سبحانه عند أولى الألباب ، ثم تحدث عن عموم إرادة الله ، وأنه هو الخالق وحده ، وأفاض فى ذلك إفاضة لا تجدها فى غير هذا الكتاب ، ونص على أن العبد كاسب وليس بخالق لأفعاله ، كما ادعاه بعض أهل الزيغ ، ثم حكى عن ابن فورك ما جرى بينه وبين الصاحب بن عبّاد قائلا : « وقد قيل عن الشيخ الإمام أبى بكر بن فورك رضى الله عنه إن الصاحب قطع سفرجلة وهما فى بستان وقال لابن فورك : ألست أنا قطعتُ هذه السفرجلة ؟ . فقال إن كنت تزعم أنك خلقت هذه التفرقة فيها فاخلق وصلها بالشجرة حتى تعود كما كانت . فبهت » . وابن فورك زميل الباقلاّنى فى مجلس أبى الحسن الباهلى كما سيأتى ، فانظر إلى هذه النفوس الطيّبة كيف يذكر بعضهم بعضا بإجلال وتقدير ، وهكذا يكون المخلصون من العلماء ، وهما وإن كانا مترافقين فى عهد الطلب لكنهما كانا متباعدين بلاداً فى عهد نشرهما العلم ، ولذا ترى الباقلانى يقول فى

حكايته عنه : « وقد قيل عن الشيخ الإمام » فلا يتوهمن متوهم خدش ذلك فى نسبة الكتاب إليه .

وأوضح المؤلف مسألة الخلق والكسب إيضاحا شاملا ، ثم استوفى الكلام فى مسألة الشفاعة . ثم أفاض فى مسألة رؤية الله تعالى من غير تشبيه ولا تمثيل ، وبها ختم الكتاب .

وهذا الكتاب من أبدع ما برز للوجود من آثار المتقدمين من المتكلمين، فى التفنن فى التدليل على مباحثه ، ولا غرو فإن مؤلفه الباقلانى كان واسع الاطلاع ، قوى الذاكرة ، سريع الخاطر ، حاضر البديهة، نيّر البيان ، وله ذكاء متقد ، وحافظة قوية ، ولسان لا يغالب فى المناظرات، ومؤلفاته أصدق شاهد على ذلك ، وله مقدرة خارقة للعادة فى تصيد الحجج من ثنايا الكتاب والسنة والآثار ضد مخاصميه ، فيعجب اللبيب مما جمع الله له من المنح العظمى .

لكن عادته الرواية بالمعنى ، فلا تجده يراعى كثيراً لفظ الرواية مكتفيا بجوهر المعنى ، كما هو عادة أغلب النظار فى حجاجهم . ثم إنه كثيراً ما تراه يذكر آثاراً فيها وَهَن على سبيل الاستئناس بها بدون أن يتخذها أدلة مباشرة ؛ وقد تكون تلك الآثار فى عداد ما يتمسك بها الخصوم فيقلبها عليهم .

وأما من ناحية النضج العقلى ، والمقدرة الفائقة فى الاحتجاج العقلى السليم ؛ فحدث عن البحر ولا حرج ، وإن كان لا يخلو من بعض تهويل وتشغيب فى مغالبة الخصوم فيما يكاد أن يكون الخلاف فيه لفظيا ؛ ويتبين ذلك كله من مطالعة كتابه هذا ، فضلا عن مطالعة كتبه الأخرى .

وكان رحمه الله من أعاظم الأئمة فى علم التوحيد والصفات ، وقد ازداد مذهب الأشعرى وضوحا ببياناته النيرة فى كتبه الخالدة . وقد حجز الباقلانى المعتزلة حقا فى أقماع السمسم أيضًا – كما يقول ابن الصيرفى

الأشعرى فى زمانه – وضيّق عليهم جداً سبيل التخلص من قوامع حججه ، وضايقهم كل المضايقة بعد أن رفعوا رؤوسهم فى عهد آل بويه ، فهو جدلى عظيم لا يصطلى بناره ، ولا منجاة لمناظره بدون استرشاده بمناره .

ولا يؤخذ بشئ سوى تعوده القسوة فى المزاح ؛ وقد قيل إن ابن المعلم كبير الإمامية كان جالسا فى مجلس ، ومعه أصحابه ، فرأى من بُعدٍ إقبال الباقلانى ، فقال لأصحابه هامسًا : « قد جاءكم الشيطان » – يعنى البراعة فى الجدل – فلما جلس الباقلانى – وقد سمع هذه المهامسة – لم يتغاض عن ذلك ، بل قال فوراً لابن المعلم : قال الله تعالى : ﴿ **ألم تر أنا أرسلنا الشياطين على الكافرين تؤزهم أزًا** ﴾ – فإن كنتَ شيطانا فأنتم كفار ، وقد أرسلتُ عليكم ، وهذا مزاح ظريف ، لكنه قاس من مثله .

وقال أيضًا فى أبى جعفر محمد بن أحمد السمنانى القاضى – أحد أصحابه فى علم الكلام : « إنه مؤمن آل فرعون » – يعنى أنه الأشعرى الوحيد بين الحنفية – غير محاذر أن يقلب ذلك عليه باعتبار أنه حنفى وحيد بين أصحابه نفسه ، كما يروى مثل ذلك عن الملك المعظم فى آل أيوب ، لكن هذا مزاح غير مستساغ صدوره من مثله ، على خطورة هذا النوع من المزاح ، ولعل صنيع ابن حزم معه – من غير حق – جزاء معنوى لذلك ، بل له إلزامات فى المسائل الاجتهادية الفرعية ، يجرى فيها على ما تعود من العنف فى المسائل الاعتقادية . سامحه الله وإيانا بمنه وكرمه .

وقد رغب الأستاذ البحاثة أبو أسامة السيد محمد عزت العطار الحسينى فى نشر هذا الكتاب ، وطلب إلىّ أن أتحدث عن كتاب (الإنصاف) هذا ، ومؤلفه الإمام الباقلانى فكتبت ما يسره الله لى ، مع التعليق على بعض المواضع برمز (ز) ، نزولا عند رغبته فأشكره على قيامه بنشر هذا الكتاب الفاخر ، علاوة على ما نشره من الكتب النافعة على التوالى ؛ وهو ثانى كتاب فى التوحيد للباقلانى منشور فى المدة الأخيرة وأولهما : كتاب (التمهيد) له ، وقد طبع باهتمام الأستاذين البارعين

السيد محمود الخضيرى والسيد محمد عبد الهادى (أبو ريدة) – حفظهما الله – المعروفين فى البيئات الجامعية والمحافل العلمية بكل فضل ونبل ، وقد عنيا بتحقيق الكتاب ، ودراسة أحوال المؤلف وكتابه ، عناية مشكورة ، وعرضا – بكل إجادة – ثمرة بحوثهما الشاملة لأعين الباحثين، فأغنانا ذلك عن التوسع فى ترجمة المؤلف ،والمقارنة بين آرائه فى كتبه ، وآراء الآخرين من المتكلمين ؛ فأكتفى بإلمامة يسيرة فى ترجمة الباقلانى ؛ أسوقها من تاريخ الإسلام الكبير للذهبى بحروفه وهى :

ترجمة المؤلف : شيوخه – تلامذته .

(هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم . القاضى . أبو بكر الباقلانى البصرى ، صاحب التصانيف فى علم الكلام ، سكن بغداد ، وكان فى فنه أوحد زمانه ؛ سمع أبا بكر القَطيعى ، وأبا محمد بن ماسى ، وخرج له أبو الفتح بن أبى الفوارس ، وكان ثقة ، عارفا بعلم الكلام ، صنف فى الرد على الرافضة ، والمعتزلة ، والخوارج ، والجهمية ؛ وذكره القاضى عياض فى طبقات الفقهاء المالكية فقال :

هو الملقب بسيف السنة ، ولسان الأمة ، المتكلم على لسان أهل الحديث ، وطريق أبى الحسن الأشعرى ؛ وإليه انتهت رياسة المالكيين فى وقته ، وكان له بجامع المنصور (ببغداد) حلقة عظيمة . .

رَوَى عنه أبو ذر الهروى ، وأبو جعفر محمد بن أحمد السُّمْنانى ، والحسين بن حاتم .

أقوال المؤرخين فيه وتاريخ وفاته :

قال الخطيب : كان ورده كل ليلة عشرين ترويحة ، فى الحضر والسفر، فإذا فرغ منها كتب خمسا وثلاثين ورقة من تصنيفه . سمعت أبا الفرج محمد بن عمران يقول ذلك ، وسمعت على بن محمد الحربى يقول : جميع ما كان يذكر أبو بكر بن الباقلانى من الخلاف بين الناس ،

صنفه من حفظه ، وما صنف أحد خلافا إلا احتاج أن يطالع كتب المخالفين، سوى ابن الباقلانى .

قلت : وقد أخذ ابن الباقلانى علم النظر عن أبى عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائى صاحب الأشعرى ، وقد ذهب فى الرسلية إلى ملك الروم ، وجرت له أمور منها : أن الملك أدخله عليه من باب خوخة ليدخل راكعًا للملك ففطن لها ، ودخل بظهره . ومنها : أنه قال لراهبهم: كيف الأهل والأولاد ؟ فقال له الملك : أما علمت أن الراهب ننزهه عن هذا؟! . فقال : تنزهونه عن هذا ولا تنزهون الله عن الصاحبة والولد . وقيل: أن طاغية الروم سأل: كيف جرت القصة لعائشة؟- وقصد توبيخه - فقال : كما جرى لمريم ، فبرأ الله المرأتين ، ولم تأت عائشة بولد . فأفحمه ولم يحر جوابا .

قال الخطيب : سمعت أبا بكر الخُوارزمى يقول : كل مصنف ببغداد إنما ينقل من كتب الناس إلى تصانيفه ، سوى القاضى أبى بكر ، فإن صدره يحوى علمه وعلم الناس .

وقال أبو محمد البافى (بالباء والفاء) : لو أوصى رجل بثلث ماله أن يدفع إلى أفصح الناس، لوجب أن يدفع إلى أبى بكر الأشعرى (الباقلانى) .

وقال أبو حاتم القزوينى : إن ما كان يضمره الباقلانى من الورع والديانة ، والزهد ، والصيانة ، أضعاف ما كان يظهره ، فقيل له فى ذلك . فقال : إنما أظهر ما أظهره غيظا لليهود ، والنصارى ، والمعتزلة ، والرافضة ، لئلا يستحقروا علماء الحق وأضمر ما أضمره فإنى رأيت آدم على جلالته نودى عليه بذوقة . وداود بنظرة ، ويوسف بهَمَّة ونبينا بخطرة عليهم السلام .

ولبعضهم فى أبى بكر الباقلانى :

انظر إلى جبلٍ تمشى الرجال به وانظر إلى القبر ما يحوى من الصلف

وانظر إلى صارم الإسلام مغتمداً وانظر إلى درّة الإسلام فى الصدف

توفى فى ذى القعدة (يوم السبت) لسبع بقين منه (سنة ٤٠٣ هـ) وصلى عليه ابنه الحسن ، ودفن بداره ، ثم نقل إلى مقبرة (باب حرب) ببغداد تغمده الله برضوانه وأسكنه فسيح جناته .

وللباقلانى عمل مشكور فى التدليل على المسائل ، بأوضح الدلائل، وقد ابتكر فى المذهب بعض آراء نظرية ، عدها مبرهنة ويعدها غيره غير مبرهنة ، وهى لا تكون فى عداد مسائل المذهب ، بل تعزى إليه مباشرة ، كاستحالة بقاء العرض زمانين وقوله فى الحال ، وقوله فى صفة البقاء ، وإثبات الجزء الفرد ؛ ومصادر تلك الآراء معروفة ، وما يبنى على قواعد غير مبرهنة يبقى تحت النظر عند من لا يراها مبرهنة ، من غير أن يمس ذلك بمقامه السامى ، ولا مانع من أن يكون لكل ناظر بعض آراء غير مسلمة . وبعض استدراكات على من سبقه ، ومن المعلوم أن الأشعرى كان تلقى علم الكلام من أبى على الجبائى المعتزلى ، ثم انتقل فى الثلث الأخير من عمره إلى معتقد أهل السنة ، فقام بالذب عنه خير قيام ، كما شرحت ذلك فى تقدمة « تبيين كذب المفترى » شرحا وافيًا ؛ وقد ملأ العالم علمًا ، وتلميذاه : أبو الحسن الباهلى ، وأبو عبد الله محمد بن مجاهد الطائى[1] من أصحاب الأشعرى ، يقول فيهما عبد القاهر البغدادى : هما أثمرا تلامذة ، هم إلى اليوم شموس الزمان ، وأئمة العصر ، كالباقلانى ، وابن فورك ، وأبى إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني ؛ ثم ذكر أنه أدرك ابن مجاهد والباقلانى وابن فورك ، وأبا إسحاق الإسفرايني ؛ فيكون عبد القاهر شارك الباقلانى فى الأخذ عن ابن مجاهد ، كما شارك الباقلانى ابن فورك ، والإسفرايني فى الأخذ عن الباهلى . وإن كان للباقلانى مزيد اختصاص

---

(١) وتوفى الاثنان سنة ٣٧٠ هـ كما يظهر من تاريخ الصلاح الكتبى وتاريخ اليافعى – راجع عيون التواريخ ومرآة الجنان (ز) .

بابن مجاهد ، كما أن للإسفراينى وابن فورك اختصاصا خاصا بالباهلى . فهكذا تداخل السندان فى الارتواء من نبع واحد . فلا يعول على ما لم يرد بطريقهما عن الأشعرى ، – كمذهب للأشعرى – لأنهما وارثا علومه فى أواخر عهده ، وفيها كان نضج علمه .

وأما « الإبانة » التى كان قدمها إلى البر بهارى فى أوائل انتقاله إلى معتقد السنة، فتحتوى على بعض أراء غير مبرهنة . جارى فيها النقلة ليتدرج بهم إلى الحق، لكنه لم ينفع ذلك – على تلاعب الأقلام فيها – فاستقر رأيه – بعد عهدى الإفراط والتفريط – على ما نقله هؤلاء عنه من الآراء المعتدلة على خلاف مزاعم ابن كثير. وعن أبى إسحاق الإسفراينى أخذ أبو القاسم عبد الجبار بن على الإسفراينى . وعنه أخذ إمام الحرمين، وعن إمام الحرمين أخذ الغزالى، ومنه انتشر المذهب الأشعرى انتشاراً كبيراً . وكان أبو المظفر الإسفراينى أخذ الكلام عن حميه عبد القاهر، وكان إمام الحرمين كثير الاستفادة من كتب الباقلانى وأبى إسحاق وابن فورك وعبد القاهر، كما يظهر من كتبه . وكان إمام الحرمين مديناً لهؤلاء فيما حاز من المقدرة الفائقة في علم الكلام .

وهؤلاء هم حملة مذهب الأشعرى من المتقدمين. وإن كان لكل منهم رأى خاص فى بعض المسائل، ولا تجد فى كلام هؤلاء مجاراة للحشوية بكلام موهم، بل هم صرحاء فى التنزيه البات. ولا تجد فى كلامهم أيضا نفى تأثير قدرة العبد . أو عد العبد مجبوراً، أو كون صفات الله ممكنات فى ذاتها، واجبات بالغير، ونحو ذلك مما تجده فى كلام الفخر الرازى ومن تابعه من المتأخرين، فلا يصح عد أمثال تلك الآراء من مذهب الأشعرى، بل يجب عزو تلك الآراء إلى مرتئيها فحسب، والنظار المنسوبون إلى مذهب اعتقادى لا يلزم أن يتواردوا على رأى واحد فى كل بحث، بل قد ينفرد بعضهم ببعض آراء غير منقولة فى المذهب ولا سيما فى مذهب الأشعرى الذى لا يصحح إيمان المقلد، وكون هذا المنفرد مصيبا أو مخطئا

بحث آخر. وهذا ما وجب لفت النظر إليه فى هذا المقام، لأنه يوجد من يعدُّ قول الفرع كقول الأصل، وهذا مما لا يستساغ.

ومن طرائف الأنباء المروية عن الباقلانى: أنه كان كثير التطويل فى المناظرة مشهوراً بذلك عند الجماعة؛ وجرى يوما بينه وبين أبى سعيد الهارونى مناظرة، فأكثر الباقلانى فيها الكلام ووسع العبارة. وزاد فى الإسهاب؛ ثم التفت إلى الحاضرين وقال: اشهدوا وعلىّ أنه إن أعاد ما قلت لا غير لم أطالبه بالجواب، فقال الهارونى: اشهدوا علىَّ أنه إن أعاد كلام نفسه، سلمت له ما قال كما نقله ابن خلكان واليافعى.

وفى هذا القدر كفاية فيما نحن فيه، فأدعو الله عز وجل أن يكافئ الأستاذ الناشر على هذا العمل النافع. وأن يوفقه وإيانا لكل ما فيه رضاه، وهو المجيب لمن دعاه.

* * *

فى ١٧ شعبان المعظم سنة ١٣٦٩ هـ

محمد زاهد الكوثرى

بسم الله الرحمن الرحيم

قال القاضى الإمام السعيد، سيف السنَّة، ولسان الأمة، أبو بكر: محمد بن الطيب بن محمد رضى الله عنه.

الحمد لله ذى القدرة والجلال، والعظمة والكمال. أحمده على سوابغ الإنعام وجزيل الثواب، وأرغب إليه فى الصلاة على نبيه محمد المختار وعلى آله الأبرار وصحابته الأخيار، والتابعين لهم بإحسان [إلى يوم القرار]. (١)

أما بعد: فقد وقفت على ما التمسته الحرة الفاضلة الدِّينة – أحسن الله توفيقها – لما تتوخاه من طلب الحق ونصرته، وتنكب الباطل وتجنبه. واعتماد القربة باعتقاد المفروض فى أحكام الدين. واتباع السلف الصالح من المؤمنين، من ذكر جمل ما يجب على المكلفين اعتقاده، ولا يسع الجهل به، وما إذا تدين به المرء صار إلى التزام الحق المفروض، والسلامة من البدع والباطل المرفوض. وإنى بحول الله تعالى وعونه، ومشيئته وطوله، أذكر لها جملا مختصره تأتى على البغية من ذلك، ويستغنى بالوقوف عليها عن الطلب، واشتغال الهمة بما سواه. فنقول وبالله التوفيق:

أن الواجب على المكلف:

١ – أن يعرف بدء الأوائل والمقدمات التى لا يتم له النظر فى معرفة الله عز وجل وحقيقة توحيده، وما هو عليه من صفاته التى بان بها عن خلقه، وما لأجل حصوله عليها استحق أن يعبد بالطاعة دون عباده. فأول ذلك القول فى العلم وأحكامه ومراتبه، وأن حده: أنه معرفة المعلوم على ما هو به، فكل علم معرفة وكل معرفة علم.

(*) تنبيه: الكلمات الموجودة بين أقواس مربعة هى من تصحيح الإمام الكوثرى.

٢ – وأن يعلم أن العلوم تنقسم قسمين: قسم منهما: علم الله سبحانه، وهو صفته لذاته، وليس بعلم ضرورة ولا استدلال، قال الله تعالى: **(أنزله بعلمه ٤ – ١٦٥)** وقال: **(وما تحمل من أنثى ولا تضع إلا بعلمه ٣٥ – ١١)** وقال: **(فاعلموا أنما أنزل بعلم الله ١١ – ١٤)** فأثبت العلم لنفسه، ونص على أنه صفة له فى نص كتابه.

والقسم الآخر: علم الخلق. وهو ينقسم قسمين: فقسم منه علم اضطرار، والآخر علم نظر واستدلال: فالضرورى ما لزم أنفس الخلق لزوما لا يمكنهم دفعه والشك فى معلومه؛ نحو العلم بما أدركته الحواس الخمس، وما ابتدى فى النفس من الضرورات.

والنظرى منهما: ما احتيج فى حصوله إلى الفكر والروية، وكان طريقه النظر والحجة. ومن حكمه جواز الرجوع عنه والشك فى متعلقه.

وجميع العلوم الضرورية تقع للخلق من ستة طرق: فمنها: درك الحواس الخمس، وهى: حاسة الرؤية، وحاسة السمع، وحاسة الذوق، وحاسة الشم، وحاسة اللمس وكل مدرك بحاسة من هذه الحواس من جسم، ولون، وكون، وكلام، وصوت، ورائحة، وطعم، وحرارة، وبرودة، ولين، وخشونة، وصلابة، ورخاوة فالعلم به يقع ضرورة. والطريق السادس: هو العلم المبتدأ فى النفس، لا عن درك ببعض الحواس، وذلك نحو علم الإنسان بوجود نفسه، وما يحدث فيها وينطوى عليها من اللذة، والألم، والغم، والفرح، والقدرة، والعجز، والصحة، والسقم. والعلم بأن الضدين لا يجتمعان، وأن الأجسام لا تخلو من الاجتماع والافتراق، وكل معلوم بأوائل العقول، والعلم بأن الثمر لا يكون إلا من شجر، أو نخل، وأن اللبن لا يكون إلا من ضرع وكل ما هو مقتضى العادات.

وكل ما عدا هذه العلوم وهو علم استدلال لا يحصل إلا عن استئناف الذكر والنظر وتفكر بالنظر والعقل فمن جملة هذه الضرورات العلم

بالضرورات الواقعة بأوائل العقول، ومقتضى العادات التى لا تشارك ذوى العقول فى علمها البهائم ،والأطفال والمنتقصون؛ نحو العلم الواقع بالبديهة، ومتضمن كثير من العادات، ونحو العلم بأن الاثنين أكثر من الواحد، وأن الضدين لا يجتمعان، وأمثال ذلك من موجب العادات وبدائه العقول التى لا يخص بعلمها العاقلون.

٣ – وأن يعلم أن الاستدلال هو: نظر القلب المطلوب به علم ما غاب عن الضرورة والحس، وأن الدليل هو: ما أمكن أن يتوصل بصحيح النظر فيه إلى معرفة ما لا يعلم باضطراره، وهو على ثلاثة أضرب: عقلى: له تعلق بمدلوله، نحو دلالة الفعل على فاعله، وما يجب كونه عليه من صفاته. نحو حياته، وعلمه، وقدرته، وإرادته. وسمعى شرعى: دال من طريق النطق بعد المواضعة، ومن جهة معنى مستخرج من النطق، ولغوى: دال من جهة المواطأة والمواضعة على معانى الكلام، ودلالات الأسماء والصفات وسائر الألفاظ، وقد لحق بهذا الباب: دلالات الكتابات والرموز، والإشارات والعقود، الدالة على مقادير الأعداد، وكل ما لا يدل إلا بالمواطأة والاتفاق. والدال هو ناصب الدليل: فالمدلول هو ما نصب له الدليل. والمستدل الناظر فى الدليل، واستدلاله نظره فى الدليل وطلبه به علم ما غاب عنه.

٤ – وإن يعلم أن المعلومات على ضربين: معدوم وموجود، لا ثالث لهما ولا واسطة بينهما. فالمعدوم: هو المنتفى الذى ليس بشئ. قال الله عز وجل:(**وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا** ١٩ – ٩). وقال تعالى: (**هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا** ٧٦ –١) فأخبر أن المعدوم منتف ليس بشئ، والموجود هو الشئ الكائن الثابت. وقولنا « شئ » إثبات، وقولنا « ليس بشىء » نفى. قال الله تعالى: (**قل أى شئ أكبر شهادة قل الله** ٦ – ١٩) وهو سبحانه موجود غير معدوم.

وقول أهل اللغة علمت شيئًا، ورأيت شيئًا، وسمعت شيئًا؛ إشارة

إلى كائن موجود، وقولهم: ليس بشئ هو واقع على نفى المعدوم، ولو كان المعدوم شيئًا كان القول ليس بشئ نفيًا لا يقع أبدًا إلا كذبا، وذلك باطل بالاتفاق.

٥ – وأن يعلم أن الموجودات كلها على قسمين. منها: قديم لم يزل وهو الله تعالى، وصفات ذاته التى لم يزل موصوفا بها ولا يزال كذلك. وقولهم: «أقدم، وقديم» موضع للمبالغة فى الوصف بالتقدم وكذلك أعلم وعليم، وأسمع وسميع.

والقسم الثانى: محدث، لوجوده أول، ومعنى المحدث ما لم يكن ثم كان، مأخوذ ذلك من قولهم: حدث بفلان حادث. من مرض، أو صداع؛ وأحدث بدعة فى الدين، وأحدث روشنا، وأحدث فى العرصة بناء، أى فعل ما لم يكن من قبل موجوداً.

٦ – وأن يعلم أن المحدثات كلها على ثلاثة أقسام: جسم، وجوهر، وعرض. فالجسم فى اللغة هو: المؤلف المركب. يدل على ذلك قولهم: رجل جسيم وزيد أجسم من عمرو، وهذا اللفظ من أبنية المبالغة، وقد اتفقوا على أن معنى المبالغة فى الاسم مأخوذ من معنى الاسم؛ يبين ذلك أن قولهم: «أضرب» إذا أفاد كثرة الضرب كان قولهم: ضارب مفيداً للضرب، وكذلك إذا كان قولهم: المؤلف المركب مفيدا كثرة الاجتماع والتأليف، وجب أن يكون قولهم جسم مفيداً كذلك.

والجوهر: الذى له حيز. والحيز هو المكان أو ما يقدر تقدير المكان عن أنه يوجه فيه غيره.

والعرض: هو الذى يعرض فى الجوهر، ولا يصح بقاؤه وقتين، يدل على ذلك قولهم: «عرض لفلان عارض من مرض، وصداع» إذا قرب زواله، ولم يعتقد دوامه. ومنه قوله عز وجل: (**تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة** ٨ – ٦٧) وقوله، (**هذا عارض ممطرنا** ٤٦ – ٢٤) فكل شئ

قرب عدمه وزواله، موصوف بذلك، وهذه صفة المعانى القائمة بالأجسام، فوجب وصفها فى قضية العقل بأنها أعراض.

٧ – وأن يعلم أن العالم محدث، وأنه لا ينفك علويه وسفليه من أن يكون جسما مؤلفا، أو جوهراً منفرداً، أو عرضا محمولا. وهو محدث بأسره. وطريق العلم بحدوث أجسامه وحدوث أعراضه. والدليل على ثبوت أعراضه: تحرك الجسم بعد سكونه، وتفرقه بعد اجتماعه، وتغير حالاته، وانتقال صفاته، فلو كان متحركا لنفسه، ومتغيراً لذاته لوجب تركه فى حال سكونه، وتغيره واستحالته فى حال اعتداله، وفى بطلان ذلك دليل على إثبات حركته، وسكونه، وألوانه، وأكوانه، وغير ذلك من صفاته، لأنه إذا لم يكن كذلك لنفسه وجب أن يكون لمعنى ما تغير عن حاله واستحال عن وصفه.

والدليل على حدوث هذه الأعراض: ما هى عليه من التنافى والتضاد، فلو كانت قديمة كلها لكانت لم تزل موجودة، ولا تزال كذلك، ولوجب متى كانت الحركة فى الجسم أن يكون السكون فيه، وذلك يوجب كونه متحركا فى حال سكونه ، وميتا فى حال حياته ، وفى بطلان ذلك دليل على طروق السكون بعد أن لم يكن، وبطلان الحركة عند مجئ السكون، والطارئ بعد عدمه، والمعدوم بعد وجوده محدث باتفاق؛ لأن القديم لا يحدث ولا يعدم، ولا يبطل.

والدليل غلى حدوث الأجسام: أنها لم تسبق الحوادث، ولم تخل منها، لأننا باضطرار نعلم: أن الجسم لا ينفك من الألوان، ومعانى الألوان من الاجتماع والافتراق، وما لا ينفك من المحدثات، ولم تسبقه كان محدثا. لأنه إذا لم يسبقه كان موجوداً معه فى وقته أو بعده، وأى ذلك وجد وجب القضاء على حدوثه، وأنه معدوم قبل وجوده.

٨ – وأن يعلم أن للعالم محدثا أحدثه. والدليل على ذلك وجود

الحوادث متقدمة ومتأخرة مع صحة تأخر المتقدم وتقدم المتأخر، ولا يجوز أن يكون ما تقدم منها وتأخر متقدما ومتأخراً لنفسه، لأنه ليس التقدم بصحة تقدمه أولى من التأخر بصحة تأخره، فوجب أن يدل على فاعل فعله، وصرفه فى الوجود على إرادته وجعله مقصوراً على مشيئته، يقدم منها ما شاء ويؤخر ما شاء قال الله تعالى: (**فعال لما يريد** ١١ – ١٠٧ – و٨٥ – ١٦) قال: (**إنما قولنا لشئ إذا أردناه أن نقول له كن فيكون** ١٦ – ٤٠) ويدل على علمنا بتعلق الفعل بالفاعل فى كونه فعلا كتعلق الفاعل فى كونه فاعلا بالفعل، فأن تعلق الكتابة، والصناعة بالكاتب والصانع كتعلق الكاتب فى كونه كاتبا بالكتابة؛ فلو جاز وجود فعل لا من فاعل، وكتابه لا من كاتب وصورة وبنية محدثة لا من مصور، لجاز وجود كاتب لا كتابة له، وصانع لا صنعة له، فلما استحال ذلك وجب أن يكون اقتضاء الفعل للفاعل ودلالته عليه كاقتضاء الفاعل فى كونه فاعلا. لوجود الفعل وحصوله منه، ومن صفات هذا الصانع تعالى أنه: موجود، قديم، واحد، أحد، حى، عالم، قادر، مريد، متكلم، سميع، بصير، باق[1] (**ليس كمثله شئ وهو السميع البصير** ٤٢ – ١١) وسندل على ذلك فيما بعد إن شاء الله بعد البداية بفرائض المكلفين، وشرائع المسلمين مما يقرب فهمه ولا ينبغى جهله، ولا بد للمكلف من علمه والعمل [به] فإذا أتينا على هذه الجملة رجعنا إلى القول فى التوحيد، وإثبات أسماء الله تعالى وصفاته، وذكر ما يجوز عليه وما يستحيل فى صفته، وما توفيقى إلا بالله.

٩ – وأن يعلم: أن أول نعم الله تعالى على خلقه الحىِّ الدراك خلقه فيهم إدراك اللذات، وسلامة الحواس، ونيل ما ينتفعون به من الشهوات التى تميل إليها طباعهم، وتصلح عليها أجسامهم، ولو أحياهم، وآلمهم ومنعهم إدراك اللذات لكانوا مستضرين بالآلام، وبمثابة الأحياء المعذبين من

---

(١) والبقاء ليس صفة حقيقة عند الباقلانى بل هو دوام الوجود (ز).

أهل النار، وهذه نعمة الله سبحانه على جميع الحيوان الحاس، العاقل منهم والناقص، والمؤمن والكافر.

١٠ – وأن يعلم أن أفضل وأعظم نعمة الله على خلقه الطائعين وعباده المؤمنين خلقه الإيمان فى قلوبهم، وإجراؤه على ألسنتهم، وتوفيقهم لفعله، وتمكينهم بالتمسك به. وخلق الإيمان، والتوفيق له نعمة خص الله تعالى بها المؤمنين دون الكافرين، ولذلك قال عز وجل: **(فلو لا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين** ٢–٦٤) **(ولو لا فضل الله عليكم ورحمته لا تبعتم الشيطان إلا قليلا** ٤ – ٨٣) **(ولو لا فضل الله عليكم ورحمته ما زكى منكم من أحد أبدا** ٢٤ – ٢١) وقال عز وجل: **(وكنتم على شفا حفرة من النار فأنقذكم منها** ٣–١٠٣) وقال تعالى: **(بل يمن عليكم أن هداكم للإيمان إن كنتم صادقين** ٤٩ – ١٧) فلو كانت هذه النعمة له على الكافرين لم يكن لتخصيصه بها المؤمنين وامتنانه على المؤمنين وجه، إذ كان قد أنعم بها على المردة والكفرة الضالين.

١١ – وأن يعلم: أن طرق المباين عن الأدلة التى يدرك بها الحق والباطل خمسة أوجه: (١) كتاب الله عز وجل و(٢) سنة رسوله ﷺ و(٣) إجماع الأمة و(٤) ما استخرج من هذه النصوص وبنى عليها بطريق القياس والاجتهاد و(٥) حجج العقول. قال الله تعالى آمراً باتباع كتابه والرجوع إلى بيانه: **(أفلا يتدبرون القرآن أم على قلوب أقفالها** ٤٧ – ٢٤). وقال عز وجل: **(ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيراً** ٤ – ٨٢). وقال تعالى: **(إن هذا القرآن يهدى للتى هى أقوم** ١٧ – ٩) وقال سبحانه: **(تبيانا لكل شئ** ١٦ – ٨٩) و**(ما فرطنا فى الكتاب من شئ** ٦ – ٣٨).

وقال عز وجل فى الأمر باتباع رسوله ﷺ: **(وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا** ٥٩ – ٧) وقال: **(وما ينطق عن الهوى***

إن هو إلا وحى يوحى ٥٣ – ٣، ٤) وقال : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ٢٤ – ٦٣) .

وقال سبحانه فى وصف عدالة أمة نبيه ﷺ والأمر باتباعها، والتحذير من مخالفتها : (وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا ٢ – ١٤٣) وقال : (كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر ٣ – ١١٠) وقال : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيراً ٤ – ١١٥) .

وقال فى الأمر بالقياس والحكم بالنظائر والأمثال : (فاعتبروا يا أولى الأبصار ٥٩ – ٢) وقال : (ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم ٤ – ٨٣) وقال النبى ﷺ لقاضيه معاذ ابن جبل رضى الله عنه حين أنفذه إلى اليمين لإقامة الحدود واستيفاء الحقوق : « بم تحكم؟ قال : بكتاب الله عز وجل . قال : فإن لم تجد ؟ قال : بسنة رسول الله ﷺ . قال : فإن لم تجد؟ قال : اجتهد رأيى وأحكم . فقال : الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضى الله ورسوله » . فأقره على الحكم والاجتهاد وجعله أحد طرق الأحكام .

وقال عز وجل فى الأمر باتباع حجة العقل : (وفى أنفسكم أفلا تبصرون ٥١ – ٢١) وقال : (أفرأيتم ما تمنون أأنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ٥٦ – ٥٨، ٥٩) وقال : (إن فى خلق السموات والأرض واختلاف الليل والنهار لآيات لأولى الألباب ٣ – ١٩٠) وقال : (وضرب لنا مثلا ونسى خلقه قال من يحيى العظام وهى رميم * قل يحييها الذى أنشأها أول مرة وهو بكل خلق عليم ٣٦ – ٧٨، ٧٩) وقال تعالى : (وهو الذى يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ٣٠ – ٢٧) فأمرنا بالاعتبار والاستبصار ورد الشئ إلى مثله أو الحكم له بحسب نظيره، وهذا هو الحكم، المعقول والتقاضى إلى أدلة العقول .

١٢ – وأن يعلم : أن فرائض الدين وشرائع المسلمين، وجميع